مؤتمر اتحاد البرلمانيين العرب بالبحر الميت.. تغيب ستة برلمانات.. جفاء بين النواب والصحافيين الاردنيين.. وبعض رؤساء الوفود يصطحبون زوجاتهم

خلافات بين مصر وسورية حول المقر الدائم ودمشق استأثرت به.. الزهار حل مكان الدويك.. وحضور نسائي خليجي لافت

عمان ـ «القدس العربي» ـ من هديل غبّون:

لم تكن مقدمات وبرنامج عمل الدورة 47 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الثاني عشر للاتحاد البرلمانيين العرب، الذي افتتح أعماله في منطقة البحر الميت في الأردن الاثنين، محور أحاديث الصحافيين المشاركين من الدول العربية عامة والأردنيين خاصة، ليتصدر بدلا عن ذلك التذمر من الاكتظاظ والاصطفاف في طابور يضم العشرات من الصحافيين على أمل نيل فرصة استخدام احد «جهازي حاسوب» اوفاكس «يتيم»، لاعداد تغطياتهم الصحافية وبثها.

حالة من الاستياء والاحباط العام القت بظلالها على اجواء المؤتمر خلال توافد الوفود البرلمانية الى مقره بالبحر الميت الذي كان ايضا مثار جدل حول سبب عدم عقده في العاصمة عمان، وبرزت مشاهد عديدة رصدتها «القدس العربي» ألحت بطرح تساؤل كبير حول أسباب تخبط جاهزية أعمال مؤتمر على درجة عالية من الأهمية باعتباره خطوة أولية على طريق تأسيس برلمان عربي موحد تحدثت عنه الجامعة العربية.

وعلى صعيد المشاركة الاردنية، سدت الافق شكاوى الصحافيين الاردنيين الذين عبروا عن ضجرهم من اهمالهم من قبل ادارة المؤتمر، حيث لم تتوفر اي من وسائل الدعم الفنية والاعلامية باستثناء جهازي حاسوب وفاكس تعطل مرارا، وتزاحم على استخدامه نحو 100 صحافي مشارك وفقا لما ورد على لسان عدد من الصحافيين المشاركين في تغطياتهم الصحافية الذين لم يتوانوا حتى عن سرد معاناتهم مكتوبة في الصحف اليومية الاردنية الصادرة امس.

في سياق ذلك، انتهز العديد من الصحافيين القول ان الاصطفاف على اجهزة الحاسوب والفاكس منح فرصة لهم خلال ساعات الانتظار الطويلة، لرصد بعض «الطرائف» في كواليس المؤتمر رغم الاستياء، بما في ذلك الاستماع الى لهجات عربية متنوعة «تصارعت» على الاجهزة، واصابة الكثيرين بحالة عصبية وتوتر نتيجة تعطل الفاكس مرارا وتأخر بث المواد الاعلامية للمؤسسات المعنية.

أما حالة «الجفاء» التي سادت بين نواب الوفد الاردني والصحافيين الاردنيين، فكانت الحدث الابرز الذي استاء منه الصحافيون وتساءلوا عن سببها، حيث حرصت الوفود العربية البرلمانية المشاركة على اصطحاب طواقم اعلامية وصحافية متكاملة لمتابعة الحدث كإجراء بروتوكولي ثابت ملازم لمثل هذا النوع من المؤتمرات خاصة اذا كان الاردنيون هم المستضيفين له، اذ ظهر الوفد البرلماني الاردني «وحيدا» منعزلا عن اي صحافيين اردنيين منذ التحضيرات الاولى للمؤتمر، وبلغت حالة الجفاء اقصى درجاتها والاستهجان منها، في تصرف النائب الاردني غالب الزعبي الذي اعلن رفضه امام جمهور الصحافيين الاردنيين ركوب الباص نفسه المخصص لنقل الصحافيين الى البحر الميت، ليسارع موظفون في مجلس النواب الى تأمين سيارة خاصة لنقله الى موقع المؤتمر.

وضمن ردود فعل الصحافيين الأردنيين على ماجرى، فقد اعتبر البعض ان تعامل مجلس النواب الاردني مع المؤتمر صحافيا ومهنيا احاطته حالة من «السرية والتكتم» لا مبرر لها، ولم يفلحوا بفك لغزها حتى عندما تدفق عدد منهم الى مكتب امين عام مجلس النواب للاستفسار عن سبب سوء الترتيب والتنسيق وعدم اطلاعهم على فعاليات المؤتمر واعماله، حيث تلقوا وعودا بترتيبات افضل في اليومين اللاحقين لم تتحقق حتى الاثنين اليوم الثاني للمؤتمر، ولم يتم تخصيص اي كادر وظيفي لتسهيل مهمة عمل الصحافيين العرب والاردنيين، باستثناء مدير المكتب الاعلامي في مجلس النواب وموظف آخر في المكتب.

ولعل من اهم التجاوزات البروتوكولية الاخرى التي سجلت في المؤتمر، غياب برنامج عمله عن مداخل المؤتمر، كما سجل العديد من الصحافيين ملاحظاتهم المزوجة بالاحتجاج على حجز بعض موظفي مجلس النواب الاردني غرفهم والمبيت فيها قبل يوم من المؤتمر، اضافة الى ملاحظات حول حجز «مجلس النواب» غرفا لبعض النواب واستثناء اخرين.

اما على صعيد المشاركة العربية، فسجلت حالة الاختلاف بين الوفود العربية نمطا مغايرا، تمثل في اختلاف الدول العربية على اختيار المقر الدائم للاتحاد بين القاهرة ودمشق، وتأججت لذلك رغبتان متضادتان قبل ان يستقر الخيار على اعتماد دمشق مقرا للاتحاد، حيث عبرت سورية عن رغبتها بإنشاء مقرين منفصلين على أراضيها، فيما أرادت مصر الفوز بأحد المقرين.

وانسحبت الخلافات على طبيعة المشاركة للوفود بما ينسجم مع طبيعة الاوضاع السياسية الداخلية او الخارجية التي تمر بها الدول الست الغائبة عن المشاركة وكان لكل دولة مبرراتها بعدم المشاركة، حيث غاب البرلمان الليبي لاسباب خلافية مع رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب نبيه بري بسبب اتهامات جهات لبنانية لطرابلس بوقوفها وراء قضية الزعيم الشيعي اللبناني الصدر، بينما غاب البرلمان العراقي عن المشاركة لعدم نجاحه بعقد جلسة واحدة للمجلس الوطني منذ الانتخابات التشريعية وفشله في تشكيل مكتب دائم رغم محاولات الاحتلال الأمريكي الطاحنة والمستميتة لاستعادة السلطة التشريعية في العراق دورها السياسي، ولم يختلف الحال كثيرا بالنسبة للبرلمان الموريتاني الذي غاب لسبب واضح وقوي يعادل قوة انحلال برلمانه منذ وقوع الانقلاب العسكري في البلاد ومنع تشكل البرلمان بعدها. أما برلمانات جزر القمر والصومال وجيبوتي، فعزت كل منها عدم مشاركتها إلى سوء الأوضاع الداخلية في بلدانها.

وكان للحضور النسائي نصيب لافت على مستويين رسمي وغير رسمي، حيث شوهدت زوجة رئيس البرلمان المصري احمد فتحي سرور بصحبته خلال المؤتمر اشتمل مشاركتها بعض من الاجتماعات الرسمية، كذلك الأمر بالنسبة لزوجة كل من رئيس مجلس الشعب السوري محمود الابرش. الا ان الحضور النسائي الخليجي قد نال نصيب الأسد بحضور الشيخة حصة بنت خليفة بنت حمد آل ثاني المقرر الخاص المعني بالإعاقة التابع للأمم المتحدة كممثلة عن مؤسسات المجتمع المدني في قطر وليس البرلماني، وكانت محط جذب من السياسيين والبرلمانيين المشاركين ورؤساء الوفود العربية بهدف التنسيق فيما يخص قطاع عملها.

وفلسطينيا، لم يستطع فضول المشاركين من الصحافيين او البرلمانيين من الاستفهام والاستفسار دون علانية واضحة عن سبب عدم مشاركة رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز الدويك الذي كان من المفترض مشاركته في المؤتمر ليحل محله محمود الزهار رئيس كتلة حركة المقاومة الاسلامية حماس في المجلس التشريعي، لتصب الشكوك التي أثارها بعض المراقبين والمحللين في أروقة المؤتمر في خانة استبعاد الدويك في ظل حالة الشد والجذب السياسية الدائرة بين السلطة السياسية الأردنية والفلسطينية وتحديدا حركة حماس، وبقي التساؤل العلني محظورا حول ما منع الدويك من حضور المؤتمر. وفي سياق متصل أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة امس ان حضور حركة حماس في المؤتمر يأتي من صفتها البرلمانية دون ان يتم تحديد اي مشاورات ثنائية بينها وبين الحكومة الأردنية.

الانقسام والاختلاف وحالة التشرذم العربية التي غلبت أجواء المؤتمر، انسحبت كذلك على عدم مشاركة ست منظمات برلمانية عربية وإقليمية هي رابطة مجالس الشيوخ العربية والإفريقية والاتحاد البرلماني الإفريقي ومجلس الوحدة الاقتصادية ومجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ومنتدى برلمانيي إفريقيا والعالم للسكان والتنمية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب إضافة إلى المقرر الخاص المعني بالإعاقة في الأمم المتحدة.

البخيت يبحث مع قادة الكتل البرلمانية اتفاقا حول حوار وطني.. وقلق حول تأثير رفع اسعار المحروقات والسلع على محدودي الدخل والفقراء

النفط مازال المشكلة الأسوأ للاردن.. السعودية لم تجدد منحتها والكويت لن تجدد والامارات ليست معنية بالموضوع

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

ناقش رئيس الوزراء الاردني معروف البخيت اربعة موضوعات رئيسية على هامش جلسة خاصة عقدها مع رؤساء الكتل البرلمانية ولم يكشف النقاب عن تفاصيلها فيما بدأت الحكومة بالعودة لنقطة الصفر في ادارة حوار سياسي وطني عام بدعوة دعم التنمية السياسية والتوافق على قانون جديد لكل قوانين الاحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية.

وبحث البخيت مع قادة الكتل البرلمانية ما يمكن اعتباره اهم الوصفات المشتركة التي ستضفي الشرعية على قرارات الحكومة الوشيكة برفع الاسعار وتحديدا اسعار المحروقات.

وفي هذا المحور كان من الواضح ان البخيت يسعى لاضفاء الشرعية على قرارات رفع الاسعار واشراك النواب بها مما دعاه لتركيز الحديث مع قادة النواب على ما يسمى بالاليات الواجب اتخاذها لتخفيف آثار رفع الاسعار عن الفقراء وذوي الدخول المحدودة.

برز اقتراحان الاول بزيادة رواتب الموظفين بطريقة مقطوعة وتحديدا الفقراء ومحدودي الدخل تعويضا عن رفع الاسعار، والثاني دفع مبالغ نقدية مباشرة ومجدولة لقاعدة عريضة من المواطنين المحتاجين للدعم مقابل رفع الاسعار وهو اقتراح يرى فيه بعض النواب تحقيقاً للعدالة الاجتماعية بين الناس دون المساس بحصة الموظفين في اجهزة الدولة بنفس الوقت.

ومحور المحروقات والاسعار كشف في الباطن عن ما تحاول السلطات الاردنية اخفاءه او عدم التعرض اليه، فثلاث دول خليجية اساسية امتنعت حسب مصادر مطلعة جدا عن تجديد دعم كانت قد قدمته سابقا للحكومة الاردنية، فالحكومة السعودية ورغم قرب انتهاء الشهر الثاني على العام 2006 لم تقدم ما يفيد بانها بصدد تجديد مساعدة سنوية تحت بند النفط قدمتها للاردن خلال الاعوام التي لحقت بحرب الخليج والكويت ارسلت ما يكفي من الاشارات للاردنيين بأنها لم تعد معنية بتقديم الدعم وحتى دولة الامارات العربية المتحدة التي طالما وقفت مع الحكومة الاردنية لم تقل انها بصدد تجديد الدعم للسنة الثالثة على التوالي، ويعني كل ذلك بان قرارات رفع اسعار المحروقات في الاردن ليست فقط وشيكة بل اضطرارية وما يجري من حوار بين الحكومة والبرلمان على خلفيتها هدفه ديكوري وتجميلي.

واغلب التقدير ان مجلس النواب سيتعاون مع الحكومة في تمرير رفع اسعار المحروقات.

وناقش اللقاء بين الوزراء وكتل البرلمان ملف التنمية السياسية وما يتضمنه من نوايا لتطوير الحياة الحزبية حيث عادت الحكومة في هذا الاتجاه للغة القديمة عن الحوار السياسي والتوافق الوطني والانفتاح الاصلاحي رغم وجود وثيقة اسمها الاجندة الوطنية التي تحتوي وصفة متكاملة للاصلاح السياسي مما يدلل على ان حكومة البخيت بصدد العودة لكلاسيكيات الخطاب السياسي المجتر حول الاصلاح والديمقراطية والتنمية السياسية دون اجراءات عملية او تحولية على ارض الواقع.

ومن الواضح ان الرئيس البخيت يبحث عن توافقات مع قادة البرلمان تجنبه المعارك والصراعات الجانبية والهامشية مع بقية اعضاء مجلس النواب وبالتالي يركز الرجل على عقد صفقات تشريعية وسياسية واجرائية مع اللاعبين الاساسيين في البرلمان وليس مع الجسم البرلماني نفسه وقد يخدم هذا التكتيك الحكومة ويبرد جبهتها مع سلطة التشريع دون ان يقدم حلاً ناجعاً لكل اشكالاتها البرلمانية مع ان سؤال النفط والمحروقات والاسعار بقي معلقا برغم الاستحقاق الاقتصادي حيث تواجه الدولة عام 2007 مشاكل اساسية في البعد الحالي وليس الاقتصادي فقط تتطلب تقديرات على مستوى المرحلة والتحديات.

وفيما تطلق الحكومة ما يسمى بحوارها الوطني انتقد مروان المعشر رئيس لجنة الاجندة الوطنية ما وصفه بتشكيك بعض السياسيين وقلة من الصحافيين بالاجندة الوطنية الملكية حيث لم يرق لهؤلاء هذا الجهد الاصلاحي فقاموا باطلاق اتهامات غير مبنية على اي حقائق في محاولة للطعن بمصداقية هذا العمل. وقال المعشر في خطاب غير مألوف داخل مجلس الاعيان ان المشككين بالاجندة لم يكلفوا انفسهم عناء قراءة وثيقتها فبات الجهد في نظرهم تفكيكا للدولة ومحاولة للتوطين تنفيذا لاملاءات خارجية.

واعتبر المعشر ان اغلبية ابناء الوطن مع الاجندة والوثيقة باعتبارها جهدا اصلاحيا لكنهم يريدون التزاما من الدولة بان الاجندة ستوضع موضع التنفيذ.

وكانت مداخلة المعشر في مجلس الاعيان خلال مناقشات الموازنة المالية انذاراً مع غيرها من الكلمات والخطب بتغيير اوضاع هذا المجلس، فقد قدمت شخصيات بارزة من طراز علي ابو الراغب وطاهر المصري وعبد الكريم الكباريتي طروحات غير مسبوقة في نقاشات الاعيان تميزت برؤية نقدية.

الصحافيون يصعدون مواجهتهم مع الحكومة بعد حكم ضد صحافي.. وسخرية من التسامح مع الفاسدين واللصوص.. وموجة من التنكيت حول انفلونزا الطيور

إشادة وتشكيك بجولة مبارك في دول الخليج.. وجدل حول اضطهاد النوبيين.. وهجوم على ايران.. وسعي مصري للتمديد لعمرو موسى

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الاثنين عن الزيارات التي بدأها الرئيس مبارك لدول الخليج العربي والبيان الذي أصدره النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد ونفى فيه ما نشرته الصحف يوم الأحد بأن وزير العدل المستشار محمود أبو الليل سحب ملف قضية القضاة الأربعة من النيابة وإرسالها إليه للتصرف فيها وأن ما حدث كان طلبه ندب مستشار للتحقيق واستمرار مظاهرات أصحاب بيع الدواجن وبحث سبل تعويض المضارين وإسقاط الضرائب عنهم وأمر محافظ الغربية بفتح محلات بيع الطيور وتضارب الأنباء عن انحسار المرض وانتشاره واستمرار العاصفة الترابية. طبعا وما الذي سيأتينا من هكذا حكومة تسابق الشؤم والنحس وكثرة حوادث الطرق بسبب السرعة وانعدام الرؤية واستمرار لقاءات الصحافيين لبحث واجهة الحكم القضائي بحبس زميلنا بـ«المصري اليوم» عبد الناصر الزهيري ونبدأ بما توافر لدينا اليوم.

حبس الصحافيين

ونبدأ بحبس الصحافيين بمناسبة حكم محكمة الجنايات بسجن زميلنا بـ«المصري اليوم» عبد الناصر الزهيري وتعرض رئيسنا إلى هجمات نارية بسبب صدور الحكم في نفس ذكرى مرور عامين على وعده بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر فعلى سبيل المثال قال زميلنا وصديقنا بـ«العربي» أكرم القصاص في صفحته المتميزة ـ الجورنالجية:

«وللحق فإن الرئيس لا يترك مناسبة إلا ويتحدث فيه عن ضمان الحريات. ليلقى الوعد مصير إخوته من الوعود والتعليمات التي لا تنفذ ولا يصدقها أحد. ويتصور البعض أن المحيطين بالرئيس وتابعيه وفاسديه هم الذين عرقلوا إصدار التعديلات لأنهم أشاعوا أن إلغاء الحبس في قضايا النشر يفرق بين الصحافيين وغيرهم، والحقيقة أن ما جرى هو نفسه ما يجري عموما مع تعليمات الرئيس ووعوده، سواء مع الصحافيين أو مع القضاة، فيما يخص إصدار قانون لاستقلال القضاء.. ومثل وعود عرقوب تصبح وعود الرئيس، غير قابلة للصرف أو التنفيذ لأن السادة الفاسدين يرفضون أن يتحدث أحد عن فسادهم، أو مصالحهم المتداخلة مع الدولة. يضاف إلى ذلك أن عددا من الصحافيين رؤساء المؤسسات السابقين والحاليين كتبوا وطالبوا بتنفيذ العملية، واشتكوا من الحديث عن فسادهم، والتنظيم يعني قطع الألسنة ووقف النشر عن الفساد. مع أن العقوبات البدنية في قضايا النشر غير موجودة في اغلب دول العالم، لكن نظامنا الأعرج الذي يسير حسب تعليمات الرئيس يتحدث عن الاقتصاد الحر، الذي لا يمكن أن يستقيم بدون صحافة حرة، وقضاء مستقل، لكنه نظام يعتبر الاقتصاد الحر هو الفساد الحر، والنصب الحر، والتزوير الحر للانتخابات، والمحاكمة الحرة للقضاة بقانون الطوارئ، يعني حرية التعبير عن الفساد مكفولة، ليصبح وعد الرئيس بإلغاء الحبس وعدا باستمرار الدفاع عن الفساد. وهذا هو الإصلاح والفكر الجديد».

لا.. لا.. ما هذه الأنواع غير المألوفة من الحرية التي يدعيها القصاص على نظام رئيسنا، ويشاركه ـ ويالأسف ـ زميلنا وصديقنا إبراهيم عيسى رئيس تحرير «صوت الأمة» عندما ادعى الآتي عن الوعود بقانون جديد للسلطة القضائية والصحافة:

«والكارثة أن يخرج القانون فعلا ويصدر ولكن على طريقة قانون السلطة القضاء، فنادي القضاة المحترم الشريف النبيل يضع مشروعا ويحدد مطالب ومواد فإذا بالقانون الذي تذهب به الحكومة للبرلمان مصيبة وبلوى على مصر وشعبها، وسيحدث نفس الشيء مع قانون الصحافة، يطلب الصحافيون مطالب وحقوقا فإذا بالمشروع الذي ستقره الدولة وتقدمه للبرلمان داهية على كل صحافي وسوف يشمل السجن والحبس كذلك وقيودا وعقوبات مزرية، الفرق هنا أن القضاة يحتجون ويعترضون ويعتصمون ويضربون لو لزم الأمر أما الصحافيون ولوجود طابور خامس مذهل ولاؤه للأجهزة التي يعمل لديها وليس للمهنة التي يعمل فيها ولسيطرة منطق ومنهج شيخوخة الخيال وعقلية موظفي المؤسسات الحكومية على الذين يتحكمون في حركة وجماعة الصحافيين فإن صوت الصحافيين خافت في الدفاع عن حقوقهم وحركتهم بطيئة بليدة ونضالهم شحاذة للحقوق وليس صراعا من أجلها، وأدواتهم البرقيات المتوسلة والبيانات الملتمسة والمذكرات المرفوعة وهي وسائل وأدوات لا تودي ولا تجيب، لا ربما تودي، تودي السجن».

لا.. لا.. هذا كلام متطرف بينما نحتاج إلى لغة هادئة كتلك التي كتب بها زميلنا عمرو الليثي رئيس مجلس إدارة وتحرير جريدة «الخميس» المستقلة ـ حزب وطني ـ قال:

«المجرمون والقتلة واللصوص والقوادون يسيرون في الشوارع والصحافيون يحبسون لا لشيء إلا لأنهم يقولون كلمة الحق.. ورغم ذلك فقد استبشرنا خيرا بوعد من الرئيس بإلغاء حبس الصحافيين وتعديل قانون الصحافة، ومر العام تلو العام ومر عامان ولم يتحقق الوعد ونحن جميعا واثقون ثقة لا حدود لها أن الرئيس أبدا لن يتراجع عن وعده الذي قطعه لكن يبدو أن هناك من المسؤولين من يحاولون بشتى الطرق عرقلة وعد الرئيس بمحاولة تعطيل القانون أو إضافة فقرات عليه وحذف البعض فيما يختص بعقوبة القصف.. وطوال تلك الفترة تصدر أحكام جنائية على زملاء صحافيين بالسجن ليس لأنهم مغرضون أو تعمدوا الإساءة لوزراء مسؤولين ليسوا فوق مستوى الشبهات.. لكن لأنهم أدوا عملهم على أكمل وجه فكان جزاؤهم السجن.. أما اللصوص الذين يلعنهم الشعب فهم في ماضي من كل ذلك».

ومن «الخميس» وعمرو إلى «الأهرام» وزميلنا وصديقنا ونقيب الصحافيين الأسبق لعدة دورات مكرم محمد أحمد الذي قال أمس في عموده اليومي ـ نقطة نور:

«وليس من شك في إصرار القانون على الأخذ بعقوبة الحبس في جرائم النشر يشكل قيدا ثقيلا لا مبرر له على حرية الصحافة في عصر قل فيه عدد الدول التي تتمسك بهذه العقوبة السالبة للحرية إلى 15 دولة، هي الأكثر تخلفا والأقل ديمقراطية في عالمنا! خصوصا إذا كان موضوع الخلاف يتعلق بالصالح الوطني العام.. وأظن أنه ليس صحيحا أن الصحافيين المصريين يطلبون إسقاط عقوبة الحبس تهربا من المسؤولية، في الوقت الذي يمكن فيه للكلمة أن تكون أكثر أذى من القتل، إن كان باعثها التشهير بالآخرين، أو ابتزازهم، أو تحقيق منفعة خاصة أو إكراه الآخرين على أن يقوموا بما ينبغي ألا يقوموا به، هؤلاء ينبغي أن يكونوا تحت طائلة القانون إن أخفقت نقابة الصحافيين في تفعيل ميثاق الشرف الصحافي، وتهاونت في تطبيق بنوده لأنها جرائم تخرج عن نطاق حرية النقد والتعبير في إطار توصيف قانوني وأخلاقي مختلف يحدد نطاقه قانون العقوبات.

ومن ثم فإن ما يطلبه غالبية الصحافيين المصريين على وجه التحديد إسقاط عقوبة الحبس في قضايا حرية التعبير والرأي.

إن غياب النص القانوني الذي يرفع عقوبة الحبس عن جرائم الرأي والمعمول به في عدد من الدول العربية سبقت مصر في هذا المجال، يجعل القانون الراهن في تناقض شديد مع الواقع، لأن الصحافة المصرية تحفل بأمثلة عديدة على اتساع حق النقد دون سقف، ولأن تاريخ القضاء المصري يحفل بأحكام تاريخية خالدة تنتصر لحق النقد دون حدود إذا تعلق الأمر بالصالح الوطني العام، ومن ثم يصبح من المنطقي أن يطالب الصحافيون المصريون بقانون عصري، يوائم مقتضيات التطور الديمقراطي، خصوصا أن وعد الرئيس مبارك بصدور القانون في الدورة البرلمانية الراهنة لا يزال قائما».

معركة القضاة

أما أحدث التطورات في قضية القضاة الأربع المحالين لسؤالهم امام النيابة وهم المستشارون أحمد مكي ومحمود مكي وهشام البسطويسي ومحمود الخضيري نواب رئيس محكمة النقض، فكان المؤتمر الصحافي الذي عقده النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد وأوضح فيه حقيقة ما نشر بأن وزير العدل سحب قضيتهم من النيابة، وقال ـ نقلا عن زميلنا صابر مشهور بـ«المصري اليوم» الذي حضر المؤتمر:

«حقيقة ما حدث أنه تم الاتصال هاتفيا بالمستشارين الأربعة لسماع أقوالهم أمام نيابة أمن الدولة العليا لكنهم امتنعوا عن الحضور، وبالتالي قررت النيابة العامة اتباع الطريق الذي رسمه القانون للتحقيق معهم، بأن طلب النائب العام من وزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف ندب مستشار للتحقيق معهم، وأن قرار النيابة العامة جاء وفقا للمواد 64 و65 و67 من قانون الإجراءات الجنائية. وأضاف النائب العام أنه استشعر الحرج من الإشراف على التحقيقات التي كان من المقرر إجراؤها مع المستشارين الأربعة لأنه هو الذي طلب من المجلس الأعلى للقضاء الإذن للنيابة العامة بسؤالهم أمام نيابة أمن الدولة العليا. وقال ان الخبر الذي نشرته بعض الصحف أمس عن قيام الوزير بسحب التحقيقات من النيابة، الهدف منه الوقيعة بينه وبين الوزير، وواصل حديثه بأن هذا لم يحدث ولن يحدث، لأن هناك قانونا يحكم العلاقة بين النائب العام ووزير العدل، ولم يحدث أن سحب وزير العدل هذه القضية أو غيرها من النيابة العامة، ولا يتدخل أحد في عمل النيابة العامة، بل إنني طلبت من الوزير الإفادة بنتائج التحقيقات مع المستشارين الأربعة واتهم النائب العام البعض بمحاولة تشويه صورة القضاء المصري، قائلا: هناك قلة تسعى لتشويه السلطة القضائية، خاصة النيابة العامة، وهذه القلة هي التي تظهر في الفضائيات وتطالعنا صورهم في الصحف، وتستغل بعض الأقلام الصحافية في تشويه سمعة القضاء وطالب النائب العام بتحري الدقة فيما ينشر عن القضاء، لأن التشكيك في نزاهته وحيدته واستقلاله ينعكس بالسلب على سمعة القضاء أمام العالم، والعديد من الدول تشهد بنزاهة القضاء المصري، لكن هذه الصورة ستتغير نتيجة للتشويه الذي يحدث الآن، بما ينعكس سلبا على الاستثمار الأجنبي في مصر، لأن المستثمر الأجنبي لن يستثمر أمواله في بلد لا يتمتع بجهاز قضائي مستقل، فضلا عن أن العديد من الدول تطلب خبرتنا في بناء أجهزتها القضائية ومنها كازاخستان وفلسطين، وأكد أن جميع الأشخاص أمام القانون سواء، وأن أي شخص يطبق عليه القانون أيا كانت مكانته أو السلطة التي ينتمي إليها، واختتم النائب العام حديثه بأنه رفض الإعلان عن أي معلومات عن قضية المستشارين الأربعة، وذلك لعدم تجريح أشخاصهم، وأن النيابة العامة لا تعلن عن أي معلومات في قضايا قيد التحقيق، وللحفاظ على سمعة الأشخاص الذين تشملهم التحقيقات، الذين ربما تظهر التحقيقات براءتهم، وإذا تمت إحالتهم للمحاكمة يتم إعلان ذلك للرأي العام».

وقبل الانتقال إلى قضية أخرى أعيد التأكيد على أن «القدس العربي» ليست طرفا في أي موضوع أو قضية تتعلق بالقضاء المصري أو بأي قضايا منظورة امامه، وإنما نكتفي بعرض ما هو منشور بحياد كامل، ومنسوب لمصادره المعلنة، ونكن كل تقدير للجميع.

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس التي تعرضت لغمزة من زميلنا وصديقنا الأديب الكبير جمال الغيطاني رئيس تحرير جريدة «اخبار الأدب» في بروازه ـ ملحوظة ـ الذي يوقعه باسم كمال عبد الجواد وهي: «55 مليون جنيه لترميم قصر محمد علي، 100 مليون لدار الكتب، 55 مليون لتأمين هضبة الهرم، وكل يوم تطالعنا الصحف بأرقام عن الملايين في قطاع المقاولات الثقافية.. بينما يضطر المترجمون للشكوى إلى السيدة سوزان مبارك لصرف مستحقاتهم المتأخرة في المشروع القومي للترجمة».

وإلى وزارة أخرى وجريدة أخرى ففي «صوت الأمة» قال زميلنا عبده مغربي: «حينما أعلنت جامعة بيردو الأمريكية. وهي واحدة من أعرق الجامعات في الولايات المتحدة. ترشيح الدكتور عصام شرف لجائزة التميز العلمي التي تمنحها الجامعة للذين أثبتوا تميزا خاصا في حياتهم المهنية والمجالات المتعلقة بها، كان الدكتور أحمد نظيف يتآمر على الرجل عند الرئيس مبارك أثناء المشاورات الخاصة بالحكومة الجديدة. وكانت النية تتجه وقتها إلى الإبقاء على الرجل بوصفه واحدا من الذين استطاعوا أن يطبقوا الدراسات والمواد الأكاديمية على الواقع العملي.. لكن الدكتور احمد نظيف حينما قيل له هذا الكلام عن الدكتور شرف قال: إن وزارة النقل تحتاج إلى رجل أعمال يديرها بفكر السوق وساعده في هذا الاتجاه شخص آخر قريب من مؤسسة الرئاسة ولصيق الصلة معها في أن الدكتور عصام شرف رجل أكاديمي تسبب في وضع العديد من العراقيل أمام رجال الأعمال الذين يريدون الدخول باستثماراتهم في مجالات النقل ونجحت إمبراطورية المصالح في إزاحة عصام شرف من وزارة النقل استنادا إلى الأسباب التي روجوا لها لتثبت الأقدار من جهة وجامعة بيردو العريقة العكس تماما لما تم الترويج كذبا في شأن الرجل أن الجائزة التي يحدث أن سحب وزير العدل هذه القضية أو غيرها من النيابة العامة، ولا يتدخل أحد في عمل النيابة العامة، بل إنني طلبت من الوزير الإفادة بنتائج التحقيقات مع المستشارين الأربعة واتهم النائب العام البعض بمحاولة تشويه صورة القضاء المصري، قائلا: هناك قلة تسعى لتشويه السلطة القضائية، خاصة النيابة العامة، وهذه القلة هي التي تظهر في الفضائيات وتطالعنا صورهم في الصحف، وتستغل بعض الأقلام الصحافية في تشويه سمعة القضاء وطالب النائب العام بتحري الدقة فيما ينشر عن القضاء، لأن التشكيك في نزاهته وحيدته واستقلاله ينعكس بالسلب على سمعة القضاء أمام العالم، والعديد من الدول تشهد بنزاهة القضاء المصري، لكن هذه الصورة ستتغير نتيجة للتشويه الذي يحدث الآن، بما ينعكس سلبا على الاستثمار الأجنبي في مصر، لأن المستثمر الأجنبي لن يستثمر أمواله في بلد لا يتمتع بجهاز قضائي مستقل، فضلا عن أن العديد من الدول تطلب خبرتنا في بناء أجهزتها القضائية ومنها كازاخستان وفلسطين، وأكد أن جميع الأشخاص أمام القانون سواء، وأن أي شخص يطبق عليه القانون أيا كانت مكانته أو السلطة التي ينتمي إليها، واختتم النائب العام حديثه بأنه رفض الإعلان عن أي معلومات عن قضية المستشارين الأربعة، وذلك لعدم تجريح أشخاصهم، وأن النيابة العامة لا تعلن عن أي معلومات في قضايا قيد التحقيق، وللحفاظ على سمعة الأشخاص الذين تشملهم التحقيقات، الذين ربما تظهر التحقيقات براءتهم، وإذا تمت إحالتهم للمحاكمة يتم إعلان ذلك للرأي العام».

وقبل الانتقال إلى قضية أخرى أعيد التأكيد على أن «القدس العربي» ليست طرفا في أي موضوع أو قضية تتعلق بالقضاء المصري أو بأي قضايا منظورة امامه، وإنما نكتفي بعرض ما هو منشور بحياد كامل، ومنسوب لمصادره المعلنة، ونكن كل تقدير للجميع.

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس التي تعرضت لغمزة من زميلنا وصديقنا الأديب الكبير جمال الغيطاني رئيس تحرير جريدة «اخبار الأدب» في بروازه ـ ملحوظة ـ الذي يوقعه باسم كمال عبد الجواد وهي: «55 مليون

طبعا، هكذا رئيسنا على الدوام إن شاء الله ولذلك سنظل معه خاصة بعد أن أعادنا زميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» إلى زيارته لدول الخليج وقوله عن بعض أهدافها: «اختار الرئيس في تصوري أن يبدأ هذه الجولة الخليجية قبل انعقاد القمة العربية بوقت كاف لاتخاذ موقف موحد من قضايا العرب المصيرية، والتي لا ينفعه الآن الاختلاف حولها، فالخلافات تزيد من مساحة الفرقة في وقت أصبح فيه العرب أشد ما يحتاجون إلى وحدة الصف. وإذا كان الرئيس مبارك يسعى لاحتواء خطر شديد في العراق، فإنه في الوقت ذاته يشعر بأن هناك قوة أخرى غير عربية ساهمت في إشعال الموقف في العراق وجلست تتفرج وتنتهز الفرصة للتدخل أو لاستعجال المواجهة بدعوة إنقاذ الشيعة في العراق أو غيره.

لذلك فإن من مصلحة دول الخليج ان تشعر أن مصر القوية سياسيا وعسكريا تساندها إزاء أي خطر يتهددها وتقدم النصائح الأمنية قبل الدبلوماسية لدول المشرق العربي، وأخيرا فليس سرا أن مصر تسعى إلى التمديد فترة اخرى لعمرو موسى أمين عام الجامعة العربية».

ومحمد يقصد إيران بالقوة الأخرى التي ساهمت في إشعال الفتنة في العراق، لكنه اخطأ عندما ظن أن مصر هي القادرة على علاج الموقف المأساوي، ونسي الرئيس العراقي السابق وأمريكا وهو ما تذكره في نفس اليوم ـ أمس ـ كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب الذي قال في بابه اليومي بـ«الأخبار» ـ نص كلمة: «العراقيون يسقطون قتلى يوميا بأعداد تجاوزت معدلات القتل في زمن صدام حسين، وتعذيب الأمريكان للعراقيين فاق فنون التعذيب في زمن صدام حسين وأكبر دولة في العالم فشلت في فرض الأمن في العراق، والحروب الطائفية سوف تمزق العراق إلى دويلات طائفية وعرقية ولا يوجد الآن في العراق كله غير رجل واحد قادر على فرض الأمن وحفظ وحدة العراق، هو صدام حسين، فخذوه من السجن إلى القصر الجمهوري وقدموا له رشوة ضخمة لعل وعسى يقبل حكم العراق».

والله فكرة. قد يأخذ بها الأمريكيون وفريق من العراقيين!! ونترك معارض الدم إلى معارض الكلام.

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وستكون اليوم حول أشقائنا وأبنائنا النوبيين والعاصفة التي أثارها الأديب النوبي حجاج أدول باتهامه النظام بممارسة العنصرية والتطهير العرقي ضد ابناء النوبة، اثناء حضوره مؤتمرا لأقباط المهجر في أمريكا، وتعرض بسبب ذلك إلى حملات عنيفة من النوبيين أنفسهم وغيرهم. ورد على الأديب بهاء طاهر في «العربي» وتجددت المعركة يوم الأحد على صفحات جريدة «الأحرار» في مقال عنوانه ـ عن النوبة وهمومها .. أخطر من ادعاءات أدول ـ كتبه جمعة محمد مختار.

وقال فيه: «خرج علينا الكاتب النوبي حجاج أدول منذ أسابيع مضت عارضا وشارحا فكره وموقفه تجاه النوبة ودور الدولة الغائب تجاهها، وقد خرج عليه الكثيرون من أبناء النوبة وغيرهم يتهمونه بالعمالة والخيانة وضرب وحدة مصر وأمنها القومي وللتاريخ نقول: لا يستطيع حجاج أدول أو غيره من أبناء النوبة ضرب أمن مصر القومي ويرجع ذلك إلى القيم والمبادئ التي اشتهر بها أبناء النوبة عبر التاريخ وهي الوفاء والإخلاص والأمانة.. الأمر الذي يستبعد به قيام أحد من النوبيين بالعمل ضد الوطن في مصر ولكننا في ذات الوقت يجب أن ننب